

حالة المعابر في قطاع غزة 2010/10/16 - 2011/2/20

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية للقطاع، ويغطي الفترة من 2010/10/16 وحتى 2011/2/20. ويعرض التقرير حصاد العام 2010 على صعيد تشغيل كافة معابر قطاع غزة التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، وأثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل حياة سكان القطاع المدنيين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، رغم مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها منذ منتصف العام 2010 حول إدخالها تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. كما يتناول التطورات المتعلقة بأثر تلك السياسات منذ مطلع العام 2011 وحتى 2011/2/20، وتداعياتها على حياة السكان المدنيين في القطاع.

وخلال إعداد هذا التقرير عبر الفلسطيني لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ جراء استمرار معاناة آلاف الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، العالقين في دول العالم، وغير القادرين على العودة منذ أكثر من شهر، بسبب الإجراءات الطارئة التي تحول دون تمكينهم من دخول الأراضي المصرية عبر مطار القاهرة في طريقهم إلى القطاع. ودعا المركز الرئيس محمود عباس إلى التدخل الفوري والعمل الجدي من أجل إنهاء معاناة هؤلاء العالقين، والإيعاز للسفارات الفلسطينية في الخارج القيام بمسؤولياتها تجاه العالقين لتخفيف معاناتهم، وبذل أقصى الجهود من أجل ضمان عودتهم بأقصى سرعة. كما ناشد المركز السلطات المصرية السماح، وفي أسرع وقت ممكن، بعودة العالقين، وتسهيل مرورهم إلى قطاع غزة عبر جمهورية مصر العربية، واتخاذ إجراءات تتيح حرية حركة وتنقل الفلسطينيين المسافرين والقادمين إلى قطاع غزة، وخاصة عبر معبر رفح ومطار القاهرة الدولي¹.

فقد شهد العام 2010 مواصلة حصار قطاع غزة الجائر ليشمل كافة مناحي حياة المدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك تشديد الحصار البري والبحري، فضلاً عن السيطرة التامة على المجال الجوي للقطاع. وقد استمرت السلطات المحتلة في حظر التجارة الحرة للبضائع من وإلى قطاع غزة، بما في ذلك فرض الحظر شبه التام على توريد مواد البناء والعديد من السلع الأساسية التي يمكن أن تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الغزي حتى منتصف العام 2010. وفي محاولة منها لإيهام المجتمع الدولي، زعمت السلطات المحتلة في يوليو الماضي إدخالها تسهيلات على حركة وتنقل البضائع الواردة إلى قطاع، عبر سماحها بزيادة كمية ونوعية السلع إلى قطاع غزة. غير أن الحقائق الميدانية على الأرض تؤكد سعي السلطات المحتلة إلى مأسسة الحصار ليكون مقبولاً على المستوى الدولي. فقد طرأ زيادة كمية ونوعية على حجم الواردات من السلع والبضائع إلى أسواق القطاع، غير أن تلك الزيادة تركزت في السلع الغذائية وبعض السلع الكمالية التي تتكدس في أسواق القطاع من مصر عبر الأنفاق، فيما يعجز السكان المدنيون عن الحصول عليها بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية. ولم يطرأ أي تغيير جوهري وحقيقي على حالة الحصار الشامل، حيث استمر حظر دخول السلع الأساسية وخاصة مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة، والتي كانت تمثل نحو 65% من إجمالي واردات القطاع. كما استمر حظر توريد المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج وإعادة إنعاش اقتصاد القطاع ودفع عملية التنمية فيه.

ومن ناحية ثانية استمرت السلطات المحتلة في فرض الحظر التام على تصدير المنتجات الغزية، وخاصة السلع الصناعية، ما قوض أية فرصة حقيقية لإعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية. وأشارت الوقائع الميدانية إلى أن تلك السلطات لم تسمح سوى بتصدير كميات محدودة من التوت الأرضي، بلغت 398,8 طن من التوت الأرضي، وبواقع 210 شاحنات فقط، فيما سمحت بتصدير 6,6 مليون زهرة، وبواقع 43 شاحنة، أي بنسبة لا تتجاوز 7.75% و 8.33% من إنتاجهما على التوالي. ويصل الإنتاج السنوي لقطاع غزة إلى نحو 1500 طن من التوت الأرضي، و 60 مليون زهرة. وكانت صادرات قطاع غزة من المحاصيل الزراعية تصل إلى 70 شاحنة يومياً في العام 2005.

¹ لمزيد من التفاصيل أنظر بيان المركز الصادر بتاريخ 2011/2/27، المرجع 2011/7، والموجود على الصفحة الإلكترونية للمركز.

وفي المقابل شهد العام 2010 العديد من الإجراءات الهادفة لإحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع. وقد جاءت تلك الإجراءات الجديدة في سياق خطة للسلطات المحتلة لاعتماد معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي لقطاع غزة، حيث ما يزال بحاجة إلى توسيع قدرته وطاقته التشغيلية التي ما

تزال محدودة جداً، ولا تكفي لتلبية احتياجات القطاع من الواردات والصادرات في آن معاً، رغم إعلان تلك السلطات عن توسيع قدرته الاستيعابية. ويتوقع أن تتفاقم معاناة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية في قطاع غزة كون المعبر يقع ضمن مجال السيطرة الأمنية للسلطات المحتلة مما سيخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع، كما أنه سيرفع من تكاليف النقل والمواصلات التي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزوية وتحميل المصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية.

وقامت السلطات المحتلة في مطلع العام 2010 بإغلاق معبر نازل عوز، شرق مدينة غزة، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود والمحروقات وغاز الطهي، وحولت الواردات التي كانت تدخل عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم، جنوب شرق مدينة رفح. وجاءت هذه الخطوة بعد عام من إغلاق معبر صوفا، جنوب شرق مدينة خان يونس، بشكل كلي، وتحويل كافة رسالات المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية التي كانت تورد عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم أيضاً. وفي المقابل شددت السلطات المحتلة القيود المفروضة على حركة البضائع في معبر المنطار (كارني)، شرق مدينة غزة، والذي كان يمثل المعبر التجاري الرئيسي لقطاع غزة، وذلك تمهيداً لإغلاقه في نهاية شهر مارس القادم. يذكر أن المعبر المذكور هو الأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدقيق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع أيضاً. كما أنه يقع في داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009. ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة.

وتشير المعلومات التي وثقها المركز إلى انخفاض معدل الواردات الغزوية اليومية خلال العام 2010 إلى أقل من 100 شاحنة يومياً، تم توريد معظمها عبر معبر كرم أبو سالم، وذلك مقارنة مع نحو 570 شاحنة يومياً كانت تورد إلى القطاع قبل تشديد الحصار عليه في منتصف يونيو من العام 2007. فقد أغلق معبر المنطار خلال العام 2010 لمدة 275 يوماً، أي بنسبة (75,3%) من إجمالي أيام العام، فيما أغلق معبر كرم أبو سالم خلال نفس العام لمدة 110 أيام، أي بنسبة (30,1%)، رغم اعتماده كمعبر تجاري رئيسي. وفي المقابل واصلت سلطات الاحتلال فرض حظر تام على كافة الصادرات الغزوية، باستثناء السماح بتصدير كميات محدودة من الزهور والتوت الأرضي، خلال العام 2010.

وتسببت تلك الإجراءات التي نفذتها السلطات الحربية المحتلة في تفاقم معاناة السكان المدنيين في قطاع غزة، ما نجم عنها أزمات متلاحقة كان آخرها أزمة مخزون القمح، والتي أثرت سلباً على الطاقة الإنتاجية لمطاحن قطاع غزة، بسبب تخصيص سلطات الاحتلال يوم واحد لتوريد الحبوب والأعلاف عبر معبر المنطار. وقد أدى ذلك إلى تقليص فترات عمل المطاحن وإغلاقها كلياً لعدة أيام خلال شهر نوفمبر الماضي. من ناحية أخرى تجددت أزمة نقص إمدادات غاز الطهي في القطاع، وذلك بسبب إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر نازل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود بشكل نهائي منذ أكثر من عام، وتحويلها إلى معبر كرم أبو سالم ذو القدرة الاستيعابية المحدودة التي لا تكفي لسد احتياجات القطاع.

وفي المقابل لا يزال نحو 80% من سكان القطاع المدنيين يعتمدون في حياتهم على المساعدات الغذائية التي توفرها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ومنظمات الإغاثة الأخرى، فيما تتفاقم معدلات الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، ويكابد نحو 40% من القوى البشرية العاملة في القطاع من بطالة دائمة ناجمة عن توقف غالبية المنشآت الاقتصادية فيه².

ومن ناحية أخرى، تواصلت معاناة سكان القطاع بسبب تشديد القيود على المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد. فقد واصلت السلطات الحربية المحتلة إغلاق معبر بيت حانون (إيريز) في وجه سكان القطاع الراغبين بالتوجه إلى الضفة الغربية و/أو إسرائيل بشكل تام طيلة أيام العام 2010. فيما سمحت لفئات محدودة جداً بالسفر عبره، وسط إجراءات معقدة. وأغلق المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 77 يوماً، أي بنسبة 21% من إجمالي أيام العام 2010. كما واصلت السلطات المحتلة عرقلة دخول مرضى القطاع إلى المستشفيات في الضفة الغربية و/أو المستشفيات الإسرائيلية. وشهد العام 2010

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع السكان في الأراضي الفلسطينية عشية اليوم العالمي للسكان، 2010/7/10.

انخفاضاً حاداً في عدد مرضى القطاع الذين سمح لهم بالسفر عبر المعبر، ليصل إلى 7400 مريض، وبمعدل يومي بلغ 21 حالة يومياً، أي ما نسبته 40% من العدد الذي كانت السلطات المحتلة قد سمحت بسفرهم خلال العام 2006. وقد استمر تعرض بعض مرضى القطاع لابتزاز ضباط من جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) على المعبر، للضغط عليهم للتعاون وتقديم معلومات أمنية. وشرعت السلطات المحتلة في إجراءات حرمان فئة جديدة من السفر عبر المعبر لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة. ويندرج ضمن هذه الفئة المرضى الذين

يعانون أمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، وهو ما رفع عدد المرضى الذين رفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين لها.

وخلال العام 2010 واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها للعام الرابع على التوالي، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني. ويبلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين من أبناء القطاع في السجون الإسرائيلية نحو 700 معتقلاً.

وفي المقابل شهد معبر رفح الحدودي، مع جمهورية مصر العربية، تطوراً إيجابياً تمثل في إعلان السلطات المصرية عن فتحه في الاتجاهين للمسافرين والقادمين بتاريخ 6/1/2010، وذلك بعد أن كانت السلطات المحتلة قد أغلقته كلياً في وجه الفلسطينيين بتاريخ 2007/6/12. ومنذ ذلك الوقت سمحت السلطات المصرية بسفر وتنقل 8 فئات محددة من مواطني القطاع والأجانب عبر المعبر، وهي الفئات التالية: (1) مرضى القطاع المحولين للعلاج في مصر والخارج بتحويلات مرضية رسمية صادرة من السلطة الفلسطينية والحالات المرضية الطارئة؛ (2) العاملون في الخارج من أبناء القطاع ممن يحملون إقامات في الدول المتوجهين إليها وأفراد عائلاتهم؛ (3) طلبة القطاع الدارسين في مصر ويحملون إقامات فيها، وكذلك طلبة القطاع الدارسين في جامعات الخارج حيث يرحلون إلى مطار القاهرة من المعبر؛ (4) أبناء القطاع من حملة الجوازات الأجنبية والزوجات الأجنبية المتزوجات من فلسطينيين وأبنائهن؛ (5) مواطنو القطاع الحاصلين على تنسيقات خاصة من السلطات المصرية؛ (6) مواطني القطاع الذين لديهم إقامات سارية المفعول في مصر؛ (7) الوفود والبعثات الدولية، بما فيها الوفود الإنسانية، الحقوقية والوفود والبعثات الدبلوماسية و (8) الصحفيون الأجانب وبعض من حملة الجوازات الدبلوماسية الفلسطينية.

وبمثل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من أربعة أعوام انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، فزيادة البضائع المسموح إدخالها إلى قطاع غزة لا تغير شيئاً فيما يتعلق بعدم قانونية هذه السياسة، التي لا تتماشى مع الالتزامات القانونية الواقعة على إسرائيل كقوة احتلال، وأيضاً بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتي تعد إسرائيل طرفاً فيها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقد ساهم الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة في خلق أزمة إنسانية، بالإضافة إلى أزمة في إحقاق حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية للمدنيين. إن إجراءات تخفيف الحصار التي أعلنتها السلطات المحتلة في يوليو الماضي لا تمثل سوى كونها إجراءات غامضة وشكلية، كونها لا تعالج جذور الأزمة، وذلك عبر رفع حالة الحصار بشكل كامل وفوري، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على السفر من وإلى قطاع غزة، وكذلك حظر المفروض على كل من الواردات والصادرات في أن معاً. وبات يخشى من أن تدفع سياسات السلطات المحتلة، ومزاعمها حول إجراءات تخفيف الحصار تجاه قطاع غزة، نحو مرحلة أخرى من مراحل الحصار الظالم قد تحظى بالقبول الدولي. وتندرج تلك السياسات من الناحية العملية في كونها إجراءات تهدف إلى مأسسة الحصار المفروض على القطاع بموافقة دولية، ما يعني نجاحها في الالتفاف على قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن تستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على الاهتمام بشؤونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، وأكاديمياً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ويعيد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التأكيد على ضرورة إحداث تغيير جذري وفوري في السياسات الإسرائيلية من أجل إنهاء هذه الأزمة الصعبة التي تعيشها غزة. ويرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه طالما استمرت السلطات المحتلة بالسماح بإدخال سلع محددة بعينها فقط، وفي المقابل تمنع دخول أكثر من 1000 سلعة، وخاصة المواد الخام ومواد البناء، فإن الوضع في قطاع غزة سيستمر بالتدهور، ولن يحدث أي تغيير حقيقي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين فيه. كما أن استمرار منع الصادرات الغزية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية يقوض أية إمكانية لإنعاش اقتصاد القطاع الذي بات يعاني تدهوراً كارثياً مزمناً جراء تلك السياسة.

ملخص:

تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تداعيات الحصار الشامل، والذي ما تزال تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع، وذلك استمراراً في نهجه بتوثيق حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، وأثرها على حياة السكان المدنيين في القطاع. وقد رصد المركز في هذا التقرير، والذي يغطي الفترة من 2010/10/16 وحتى 2010/2/20، والبالغة 128 يوماً، أبرز السمات التي تميزت بها، وكانت كما يلي:

- عانى قطاع غزة من أزمة في مخزون القمح انعكست على الطاقة الإنتاجية لمطاحن قطاع غزة، وأدى ذلك إلى تقليص فترات عملها وإغلاقها كلياً خلال شهر نوفمبر. وقد بلغ معدل القمح الذي سمح بتوريده إلى القطاع 430 طن يومياً، فيما يحتاج السكان لـ 500 طن يومياً لتلبية احتياجاتهم.
- تجددت خلال الشهور الثلاثة الأخيرة أزمة غاز الطهي بسبب إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود، وتحويل إمدادات القطاع إلى معبر كرم أبو سالم غير المجهز فنياً لتوريد ما يكفي احتياجات سكان القطاع.
- وأوقفت سلطات الاحتلال إمداد قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت دخوله إلى القطاع لمدة 54 يوماً، وسمحت بدخول كميات محدودة منه ولمدة 74 يوماً فقط. وخلال تلك الفترة بلغت كمية الغاز التي سمح بدخولها نحو 11350 طناً، وبمتوسط يومي دون الـ 90 طن فقط، وهو ما يعادل 30% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فصل الشتاء، والبالغة 300 طن يومياً. وعانى القطاع جراء ذلك من أزمة حادة في غاز الطهي، حيث تكدست الاسطوانات الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، البالغ عددها 29 محطة، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين.
- ما يزال نحو 80% من سكان القطاع المدنيين يعتمدون في حياتهم على المساعدات الغذائية التي توفرها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ومنظمات الإغاثة الأخرى، فيما تتفاقم معدلات الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، ويكابد نحو 40% من القوى البشرية العاملة في القطاع من بطالة دائمة ناجمة عن توقف غالبية المنشآت الاقتصادية فيه.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض الحظر التام على تصدير المنتجات الغزية، وخاصة السلع الصناعية، ما قوض أية فرصة حقيقية لإعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية.
- تنفي الوقائع الميدانية مزاعم السلطات المحتلة، والتي كانت أعلنتها بتاريخ 28/11/2010 حول استئناف تصدير التوت الأرضي والزهور من قطاع غزة بواقع 10 شاحنات يومياً. ولم تسمح تلك السلطات سوى بتصدير كميات محدودة من التوت الأرضي، بلغت 398,8 طن من التوت الأرضي، وبواقع 210 شاحنات فقط، فيما سمحت بتصدير 6,6 مليون زهرة، وبواقع 43 شاحنة، أي بنسبة لا تتجاوز 7.75% و 8.33% من إنتاجهما على التوالي. ويصل الإنتاج السنوي لقطاع غزة إلى نحو 1500 طن من التوت الأرضي، و 60 مليون زهرة. وكانت صادرات قطاع غزة من المحاصيل الزراعية تصل إلى 70 شاحنة يومياً في العام 2005.
- بلغ إجمالي الواردات التي سمح بدخولها خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 17,400 شاحنة، 8500 منها محملة ببضائع رُفع حظر دخولها إلى القطاع مؤخراً. وبلغ المعدل اليومي نحو 136 شاحنة فقط، أي بنسبة تقل عن 24% من معدل الشاحنات اليومي الذي كان يورد قبل منتصف يونيو 2007، والذي كان يصل إلى نحو 570 شاحنة يومياً من كافة المعابر الحدودية للقطاع.
- بلغ عدد السيارات الصغيرة التي سمحت السلطات المحتلة بدخولها إلى قطاع غزة 582 سيارة فقط، ليصل عددها الإجمالي منذ 6 شهور إلى 700 سيارة فقط. وكانت السلطات المحتلة قد أعلنت في شهر يوليو الماضي عن نيتها السماح بدخول 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع، غير أنها لم تسمح إلى الآن سوى بدخول 20 سيارة أسبوعياً.
- أغلق معبر كرم أبو سالم خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 31 يوماً، ويرتفع بذلك عدد أيام إغلاقه منذ الإعلان عن إعادة تشغيله، واعتماده من قبل سلطات الاحتلال كمعبر تجاري رئيسي لقطاع غزة بتاريخ 2008/8/18، إلى 596 يوماً. ولا تلبي كميات البضائع المحدودة التي تسمح السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع عبره الحد الأدنى من احتياجات السكان، بعكس مزاعم السلطات المحتلة التي أعلنت من خلالها أنها ستسمح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة.

أغلق المنطار التجاري لمدة 79 يوماً إغلاقاً كلياً، أي بنسبة 73% من إجمالي أيام الفترة، ليرتفع عدد أيام إغلاقه منذ يوم 2007/6/13، إلى 976 يوماً بشكل كلي. وفي المقابل فتح المعبر لمدة 28 يوماً فقط، 23 يوم منها لإمداد القطاع بالحبوب والأعلاف.

- أدى قرار السلطات المحتلة، بتاريخ 2010/10/3، بتخصيص يوم واحد فقط أسبوعياً لإدخال الحبوب والأعلاف، عبر معبر المنطار، إلى أزمة في مخزون القمح في قطاع غزة. ولم تسمح السلطات المحتلة بتشغيل المعبر لهذه الغاية إلا لمدة 27 يوماً فقط من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير. وقد سمحت خلالها بدخول نحو 2750 شاحنة، من بينها 1400 شاحنة كانت تحمل بـ 55,000 طنّاً من الحبوب، و 1350 شاحنة كانت تحمل نحو 51,000 طنّاً من الأعلاف.
- وسمحت السلطات المحتلة، منذ بداية شهر أكتوبر الماضي وحتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال نحو 70000 طنّاً من الحصة، 5890 طنّاً من الأسمدة ونحو 1700 طنّاً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي.
- وقد خصصت تلك المواد لتنفيذ 25 مشروعاً، لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي تخطط الأنروا لبنائها خلال العامين القادمين في القطاع. ويتسم تنفيذ هذه المشروعات بالبطء الشديد نظراً للتقنين الشديد الذي تتبعه السلطات المحتلة لتوريد تلك المواد وعدم السماح بتوريد كميات كافية منها. وقد قدرت الأنروا أنها ستحتاج لمدة 15 عاماً لإنجاز تلك المشروعات بسبب التعقيدات التي تتبعها السلطات المحتلة في توريد مواد البناء، كما أكدت الأنروا أن تنفيذ خططها لإعادة إعمار غزة قد تستغرق 75 عاماً.
- وما يزال معبر بيت حانون (إيريز) مغلقاً أمام حركة وتنقل سكان القطاع، ويسمح في المقابل بمرور فئات محدودة وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 21 يوماً.
- كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى من اجتيازه للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج. وقد أغلق المعبر في وجه المرضى لمدة 23 يوماً بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسمح بمرور نحو 2750 مريضاً، أي بمعدل 20 حالة يومياً، أي بنسبة 40% من المعدل اليومي الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.
- كما واصلت السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحفيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الأيام التي فتح فيها المعبر، بدخول نحو 300 صحفياً، 490 دبلوماسياً و 2880 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 28 يوماً، وفي الأيام التي فتح فيها المعبر أمامهم سمح بمرور نحو 3850 تاجر فقط، أي بمعدل يومي 30 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً.
- تواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ نحو 45 شهراً حرمان ذوي نحو 710 معتقلاً في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني.
- واستمر فتح معبر رفح الحدودي وتواصل سفر مواطني القطاع إلى مصر والخارج أو العودة إلى القطاع. وقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 27000 مواطن من مغادرة القطاع عبر معبر رفح، من ضمنهم عدد 4522 من حجاج قطاع غزة، فيما عاد إليه نحو 27100 مواطن، بالإضافة إلى عودة 11 جثمان لمرضى توفوا في المستشفيات المصرية. كما أعادت السلطات المصرية نحو 3000 مواطن. وبذلك يرتفع عدد المواطنين الفلسطينيين الذين غادروا القطاع عبر المعبر، منذ إعادة فتحه بتاريخ 2010/6/2، إلى 111000 مواطن، وعاد إلى القطاع مثل هذا العدد تقريباً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

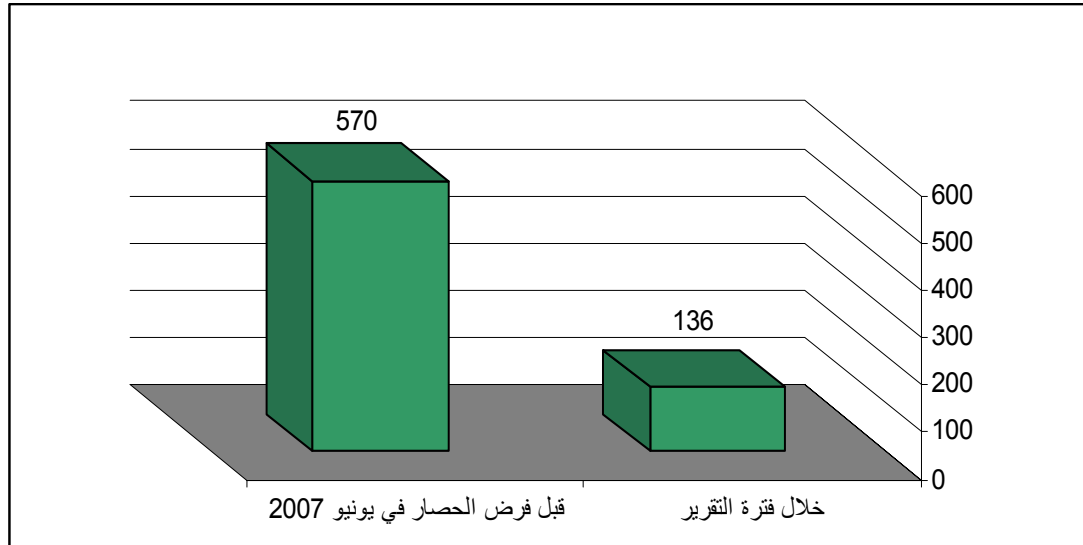
- وقد أغلق المعبر بتاريخ 2011/1/30 بسبب الأوضاع الداخلية في جمهورية مصر العربية، وأعيد تشغيله مساء يوم 2011/2/17، أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من إغلاقه باتجاه واحد لعودة العالقين في مصر إلى قطاع غزة. وقد بلغ عدد المواطنين الذين عادوا إلى منازلهم في قطاع غزة نحو 1100 مواطن كانوا عالقين على الجانب المصري من المعبر وداخل المدن المصرية.

المعابر التجارية

وفقاً لمتابعة المركز لأوضاع المعابر الحدودية لقطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 17,400 شاحنة من كافة معابر قطاع غزة، أي بمعدل 136 شاحنة يومياً، أي ما يمثل نسبة 23.8% من معدل عدد الشاحنات اليومي الذي كان يسمح بدخوله إلى القطاع في منتصف العام 2007. جدير بالذكر أن المعدل اليومي لعدد الشاحنات التي كانت السلطات المحتلة تسمح بإدخالها إلى القطاع، قبل تشديد الحصار عليه منذ منتصف يونيو 2007 كان يصل إلى نحو 570 شاحنة يومياً من كافة المعابر التجارية.

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	معدل الشاحنات اليومي
خلال فترة التقرير	136
قبل فرض الحصار في يونيو 2007	570
نسبة المعدل اليومي الحالي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007	23.8%
العجز في الواردات اليومية	434
نسبة العجز في الواردات اليومية	76.2%



أولاً: معبر كرم أبو سالم التجاري

• البضائع والمساعدات الإنسانية:

سمحت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بإدخال نحو 13650 شاحنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وكانت محملة بمساعدات إنسانية شملت الأغذية، الأغذية والأدوية المقدمة كمساعدات من منظمات إنسانية دولية مثل برنامج الغذاء العالمي، الصليب الأحمر، الاونروا، اليونيسيف والاتحاد الأوروبي. كما سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بدخول الوقود ومواد غذائية لتجار محليين. وأفادت وزارة الاقتصاد الوطني أن نحو 8500 من الشاحنات الواردة إلى القطاع كانت محملة ببضائع رُفع حظر دخولها إلى القطاع مؤخراً. وقد احتوت تلك الشاحنات على ملابس، أحذية، زجاج، ثلاجات، أفران غاز وكهربائية، كوابل كهرباء، أدوات بناء، سيراميك، رخام، أثاث منزلي، كراسي بلاستيك، ألمنيوم، أخشاب وقطع غيار للسيارات.

ولا تلبى هذه الكميات المحدودة الحد الأدنى من احتياجات السكان، بعكس مزاعم السلطات المحتلة التي أعلنت من خلالها أنها ستسمح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة. وقد أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 31 يوماً، ويرتفع بذلك عدد أيام إغلاقه منذ الإعلان عن إعادة تشغيله، واعتماده من قبل سلطات الاحتلال كمعبر تجاري رئيسي لقطاع غزة بتاريخ 2008/8/18، إلى 596 يوماً.

وتدحض تلك البيانات والأرقام المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، حيث انحسرت نسبة واردات القطاع الفعلية إلى مستوى متدنٍ لم يتجاوز نسبة 24% من إجمالي الواردات الفعلية إلى القطاع قبل تشديد الحصار في منتصف يونيو من العام 2007. ومن ناحية أخرى تنقسم معظم السلع الواردة بكونها استهلاكية، كما يلاحظ بأن قائمة السلع والبضائع التي تحظر سلطات الاحتلال ادخالها إلى قطاع غزة تتجاوز التعريف الدولي للسلع ذات الاستخدام المزدوج. وترى العديد من المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني بأن العديد من السلع من خارج القائمة التي أعلنتها السلطات المحتلة بحاجة إلى إجراءات معقدة وموافقات خاصة ضرورية لإدخالها، فيما لم يسمح بتوريد غالبيتها حتى لحظة إعداد هذا التقرير. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

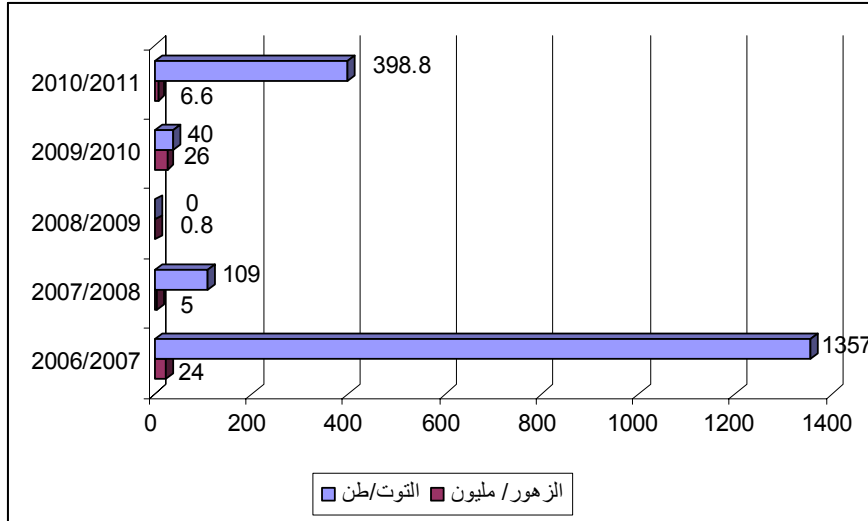
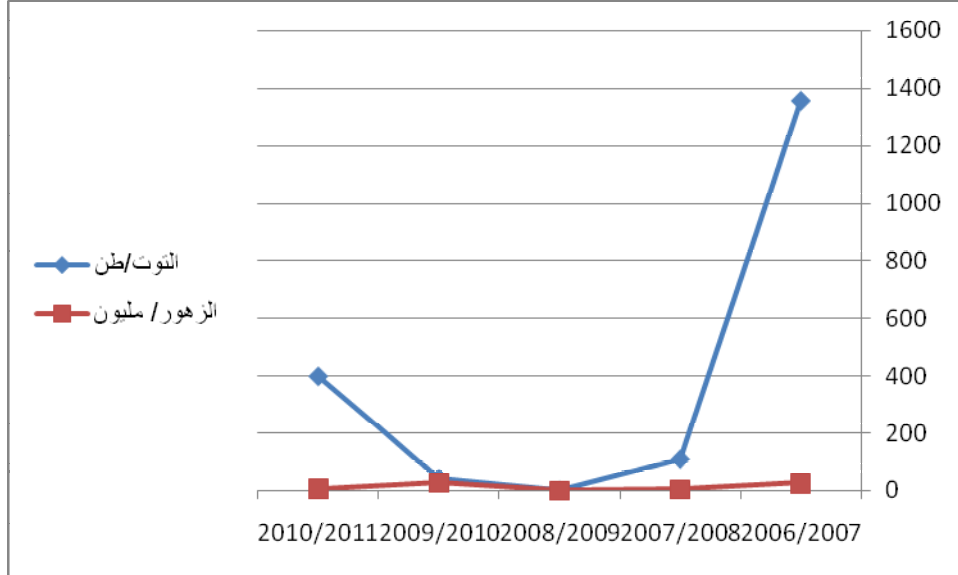
من جانب آخر أعلنت السلطات المحتلة، بتاريخ 2010/11/28، عزمها السماح بتصدير التوت الأرضي والزهور من قطاع غزة بواقع 10 شاحنات يومياً. كما وافقت تلك السلطات على تصدير الطماطم والفلل الحلو. غير أن الحقائق الميدانية تشير إلى كذب تلك المزاعم، والتي لم تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع. وقد أفادت البيانات الواردة للمركز من لجان الإغاثة الزراعية (PARC) إلى أن السلطات المحتلة سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة جداً، لا تتجاوز 6.6 مليون زهرة (43 شاحنة) من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً، و 398,8 طناً من التوت الأرضي (210 شاحنات) من أصل نحو 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي. كما سمحت السلطات المحتلة بتصدير كمية محدودة جداً من الخضروات (الفلل الحلو) لا تتجاوز 6 طن (3 شاحنات). يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.

جدول يبين اثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الزراعية الخمسة الأخيرة³

المنتج/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
التوت/طن	1357	109	00	40	398,8
النسبة المئوية	90.46%	7.75%	0.00%	2.60%	26.58%
الزهور / مليون	24	5	0.8	26	6,6

³ يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي، وعليه تم تصنيف مواسم تصدير المحصولين كما تظهر أعلاه في الجدول.

النسبة المئوية	%40.00	%8.33	%1.33	%43.33	%11,05
----------------	--------	-------	-------	--------	--------

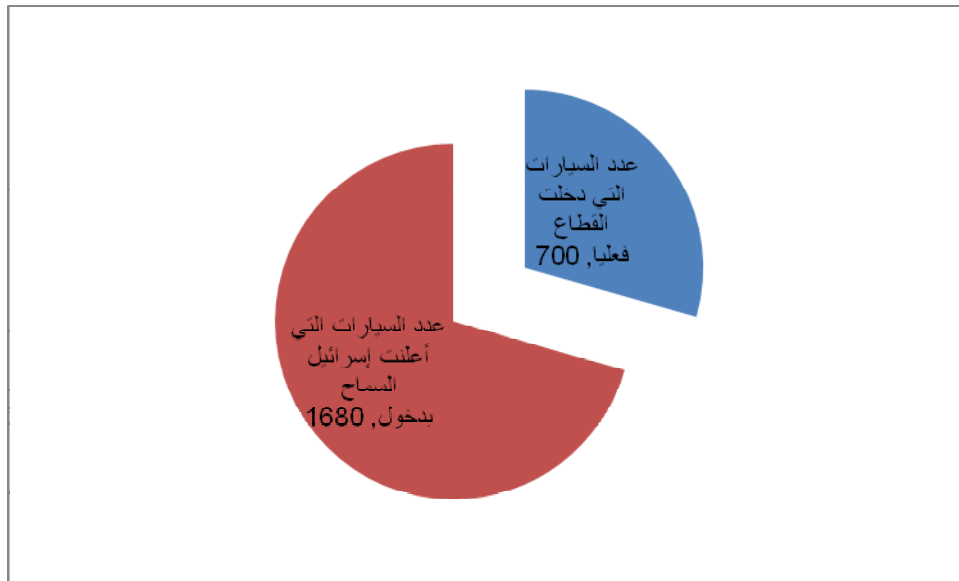


• توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع

ما تزال السلطات المحتلة تعرقل إدخال السيارات الصغيرة إلى القطاع، رغم إعلانها رفع الحظر المفروض على دخولها إليه في شهر يوليو الماضي، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة في ارتفاع مستمر جراء ذلك، فيما تشهد أسواق القطاع نقصاً كبيراً في قطع غيارها. وقد سمحت السلطات الحربية المحتلة بإدخال 582 سيارة صغيرة فقط خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ليصل عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع إلى 700 سيارة فقط. جدير بالذكر أن السلطات المحتلة كانت قد أبلغت الجانب الفلسطيني في حينه عن نيتها السماح بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع، إلا أنها تراجعت عن قرارها دون إبداء أية أسباب لذلك.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريده

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع فعلياً	700
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بدخول	1680
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريده	%41.66
الفرق العددي	980



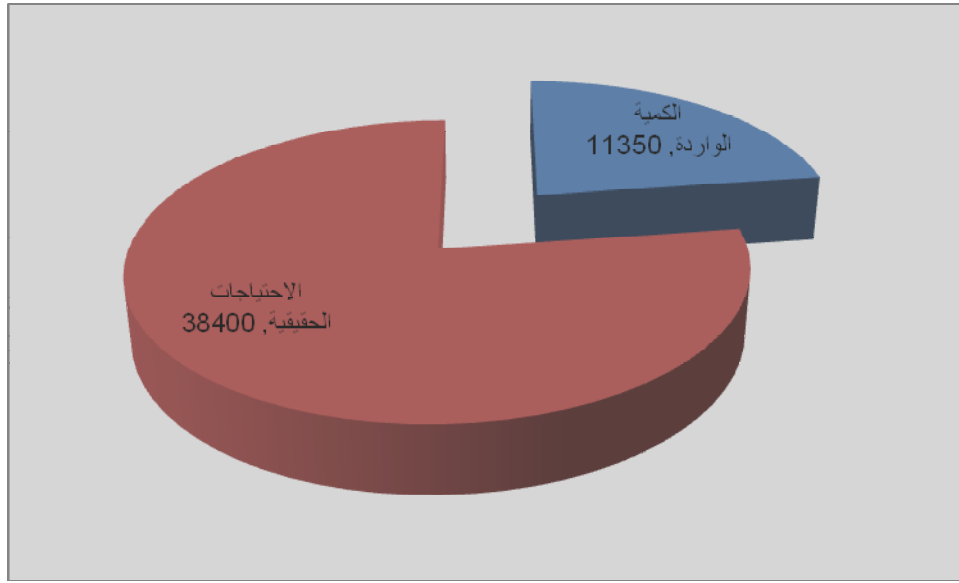
● الوقود والمحروقات

قلصت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير إمداد قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت دخوله إلى القطاع لمدة 54 يوماً، فيما سمحت بدخول كميات محدودة لمدة 74 يوماً. وبلغت الكمية التي سمح بدخولها نحو 11350 طناً، وبمتوسط يومي يقل إلى عن 90 طن. ووفقاً لتحقيقات المركز الميدانية ومتابعته للأوضاع الإنسانية، فإن لاحت بواذر أزمة نقص غاز الطهي مع دخول فصل الشتاء خلال شهر نوفمبر الماضي، والذي يرتفع فيه الاستهلاك. وقد أرجعت الهيئة العامة للبترول في غزة أسباب الأزمة إلى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر نازل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز) بشكل نهائي منذ ما يزيد عن العام، وتحديداً بتاريخ 2010/1/4، وتحويل إمدادات القطاع من الوقود إلى معبر كرم أبو سالم، وهو غير مجهز فنياً لتوريد احتياجات سكان القطاع، حيث لا تزيد طاقته التشغيلية القصوى لتوريد غاز الطهي عن 190 طن يومياً فقط.

ووفقاً لمصادر الهيئة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل أقل من 30% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فصل الشتاء، والتي ترتفع لتصل إلى 300 طن يومياً. وقد تأخر ظهور الأزمة نتيجة الاستعانة بمخزون المحطات الذي كان متوفراً لديها في بداية الفترة، ومع نفاذ المخزون بدأت الأزمة بالتفاقم بسبب محدودية الكميات الواردة وعدم تلبية احتياجات السكان خلال فصل الشتاء. وقد نجم عن ذلك تكديس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال فترة التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع خلال فصل الشتاء

البيان	المعدل اليومي/ طن	الإجمالي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة	88.67	11350	%29.55
الاحتياجات الحقيقية	300	38400	%100



كما سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول 206,300 لتر بنزين و 209,400 لتر من السولار خلال نفس الفترة لصالح القطاع الخاص، و 132,600 لتر بنزين و 570,600 لتر سولار لصالح وكالة الغوث. وقد كانت واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً. جدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

ثانياً: معبر المنطار التجاري "كارني"

أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 95 يوماً إغلاقاً كلياً، أي بنسبة 74,2% من إجمالي أيام الفترة، ليرتفع عدد أيام إغلاقه منذ يوم 2007/6/13، في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة، إلى 992 يوماً بشكل كلي. وفي المقابل فتح المعبر لمدة 33 يوماً فقط.

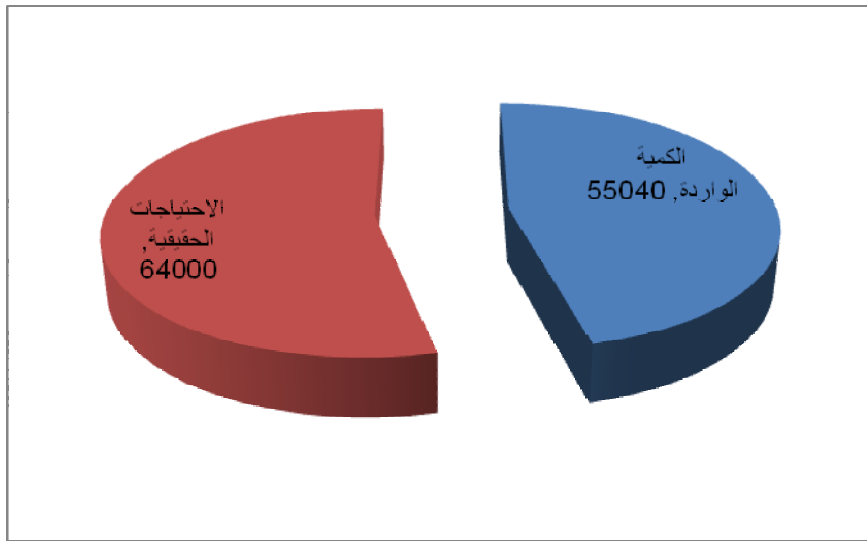
• واردات القطاع من القمح

أدى قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2010/10/3 بتخصيص يوم واحد أسبوعياً لإدخال الحبوب والأعلاف عبر معبر المنطار، إلى ظهور أزمة في مخزون القمح في قطاع غزة. ووفقاً للمعلومات التي وثقها المركز فإن السلطات المحتلة سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتشغيل المعبر لإمداد القطاع بالحبوب والأعلاف لمدة 27 يوماً فقط. فقد سمحت تلك السلطات خلالها بدخول نحو 1400 شاحنة محملة بنحو 55,000 طناً من الحبوب و 1350 شاحنة محملة بنحو

51,000 طناً من الأعلاف. وجراء ذلك تفاقمت أزمة مخزون القمح في قطاع غزة، حيث بلغ معدل القمح الذي سمح بدخوله 430 طن يومياً، بينما يحتاج قطاع غزة إلى 500 طن من القمح يومياً لتلبية حاجات السكان.

جدول يوضح كميات القمح الواردة خلال فترة التقرير مقارنة بالاحتياجات الفعلية لقطاع غزة

البيان	المعدل اليومي/ طن	الإجمالي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة	430	55040	86%
الاحتياجات الفعلية	500	64000	100%

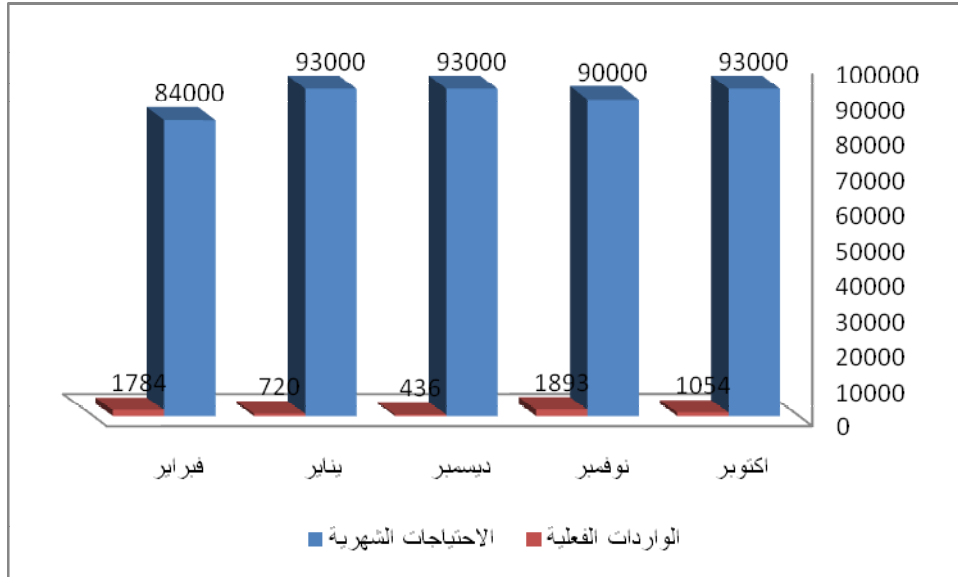


• مواد البناء

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر تام على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة، وذلك منذ نحو 4 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. وقد سمحت، منذ بداية شهر أكتوبر الماضي وحتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 70000 طناً من مادة الحصى، 5890 طناً من مادة الاسمنت ونحو 1700 طن من حديد بناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي.

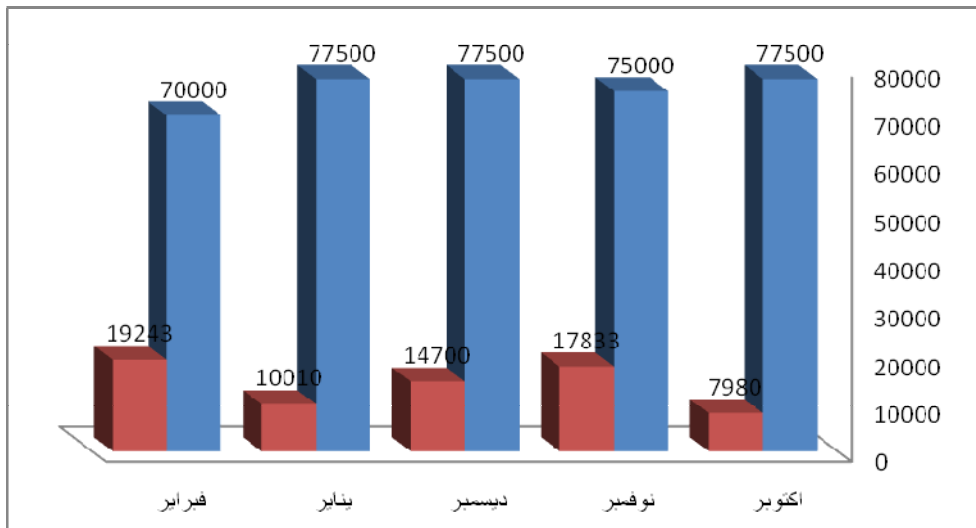
جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير

الاحتياجات الشهرية	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية	93000	90000	93000	93000	84000	453000
الواردات الفعلية	1054	1893	436	720	1784	5887
النسبة المئوية	1.13%	2.10%	0.46%	0.77%	2.12%	1.29%



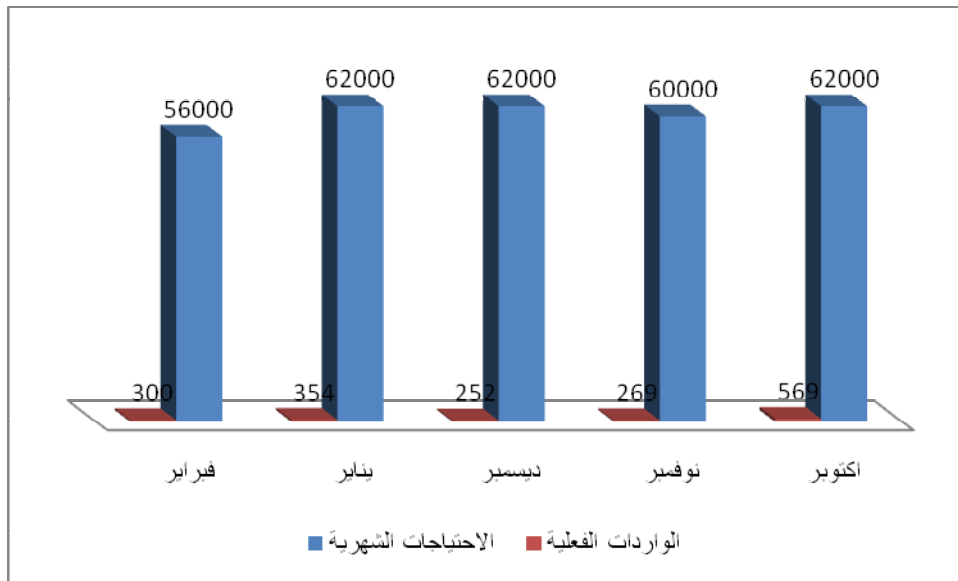
جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير

الإجمالي	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	
377500	70000	77500	77500	75000	77500	الاحتياجات الشهرية
69766	19243	10010	14700	17833	7980	الواردات الفعلية
%18.48	%27.49	%12.91	%18.96	%23.77	%10.29	النسبة المئوية



جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير

الإجمالي	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	
302000	56000	62000	62000	60000	62000	الاحتياجات الشهرية
1744	300	354	252	269	569	الواردات الفعلية
%0.57	%0.53	%0.57	%0.40	%0.44	%0.91	النسبة المئوية



جدير بالذكر بأن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" قد حصلت على موافقة إسرائيلية مبدئية للبدء في تنفيذ 25 مشروعاً فقط، وهي لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي تخطط الوكالة لبنائها خلال العامين القادمين. ومن ناحية أخرى تعاني الأنروا من بطء شديد في تنفيذ مشروعاتها المذكورة، وذلك للقيود الشديدة المفروضة على توريد مواد البناء الخاصة بها. وقد أشار الناطق الإعلامي للأنروا إلى أن كميات مواد البناء التي سمحت السلطات المحتلة بدخولها إلى قطاع غزة لتنفيذ هذه المشروعات لا تتعدى 11% من الاحتياجات الفعلية اللازمة لإتمامها⁴. وكان السيد جون جنج، مدير عمليات الوكالة في قطاع غزة، قد عبر عن قلقه الشديد لعجز الأنروا عن تنفيذ مخططاتها التطويرية في القطاع، والتي تشمل بناء 40 مدرسة خلال فترة 6-8 أشهر، وعن بناء 60 مدرسة أخرى أو أكثر خلال العامين القادمين. وأشار السيد جنج إلى أن السلطات المحتلة وافقت على بناء 6 مدارس منها فقط. ورأى السيد جنج أن ذلك يغلق الباب في وجه 34,000 طفل في قطاع غزة لعدم كفاية المقاعد الدراسية⁵. وقد وصف جنج الإجراءات الإسرائيلية بأنها "لم تجلب أي تغيير مادي لسكان قطاع غزة من قبيل وضعهم المعيشي واعتمادهم على المساعدات في ظل غياب أي انتعاش أو إعادة الإعمار وفي ظل انعدام الدورة الاقتصادية"⁶. وقد كانت الأنروا قد قدرت أن "العمل بهذه الآلية لإدخال مواد البناء اللازمة

⁴ - See here:

<http://paltoday.ps/arabic/News-101504.html>

⁵ See here:

<http://unispal.un.org/UNISPAL.nsf/47D4E277B48D9D3685256DDC00612265/4809545F4E9ACD20852577EC004E5536>

⁶ See here: <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11731695>

لتنفيذ الـ 25 مشروعاً التي تنفذها قد تستغرق 15 عاماً، وإذا ما استمرت تلك الآلية الخاصة بتوريد تلك المواد، فإن تنفيذ خطة الأونروا لإعادة اعمار غزة قد تستغرق 75 عاماً⁷.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر رفح البري

استمر فتح معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث تواصل سفر مواطني القطاع إلى مصر والخارج أو العودة إلى القطاع. وقد تمكن خلال هذه الفترة نحو 27000 مواطن من مغادرة القطاع، من ضمنهم عدد 4522 من حجاج قطاع غزة، والذين كانوا قد غادروا إلى الديار الحجازية لأداء فريضة الحج. فيما عاد إليه نحو 27100 مواطن، بالإضافة إلى عودة 11 جثمان لمرضى توفوا في المستشفيات المصرية. كما أرجعت السلطات المصرية نحو 3000 مواطن وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود. وبذلك يرتفع عدد المواطنين الفلسطينيين الذين غادروا القطاع عبر المعبر، منذ إعادة فتحه بتاريخ 2010/6/2، إلى 111000 مواطن، وعاد إلى القطاع مثل هذا العدد تقريباً.

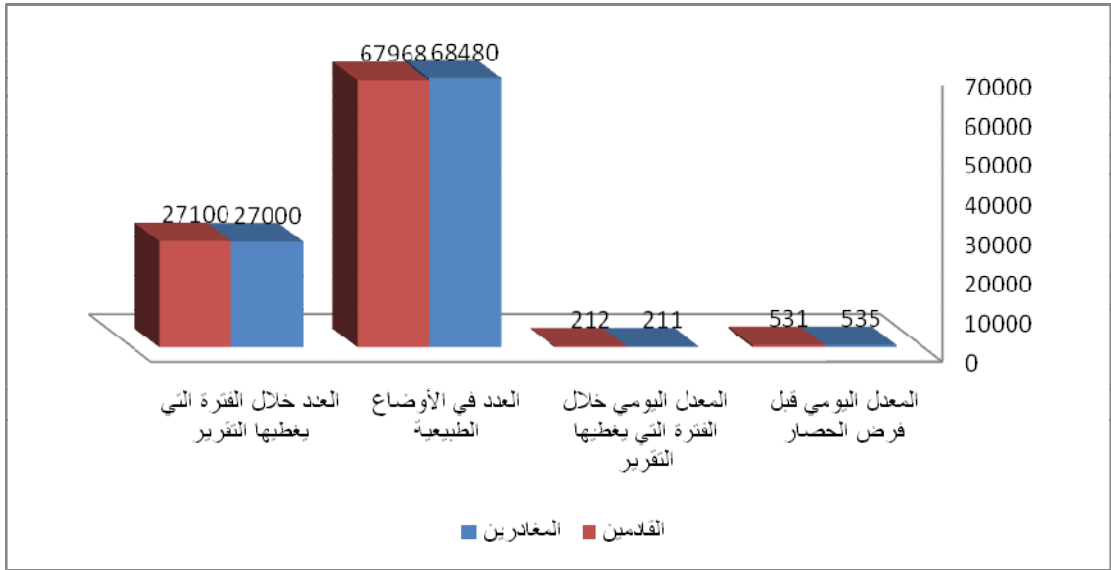
وقد أغلق المعبر بتاريخ 2011/1/30 بسبب الأوضاع الداخلية في جمهورية مصر العربية، وقد أعيد تشغيل المعبر مساء 2011/2/17 بعد نحو ثلاثة أسابيع من إغلاقه باتجاه واحد لعودة العالقين في مصر إلى قطاع غزة. وقد بلغ عدد المواطنين الذين عادوا إلى قطاع غزة نحو 1100 مواطن كانوا عالقين على الجانب المصري من المعبر، وداخل المدن المصرية.

وقد سمحت السلطات المصرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعبور قافلة شريان الحياة "5" إلى قطاع غزة، والتي كانت تضم 340 من المتضامنين الدوليين، و137 حافلة مساعدات. كما سمحت بمرور قافلة الأمل التي ضمت 35 متضامناً ترافقهم 30 سيارة تحمل مساعدات إنسانية. وقد أعلنت السلطات المصرية أوائل ديسمبر الماضي عن آلية جديدة لعمل المعبر يتم بموجبها تشغيله لمدة خمسة أيام أسبوعياً، على أن يتم إغلاقه يومي الجمعة والسبت أسبوعياً، وإغلاقه في أيام الأعياد والإجازات الرسمية أيضاً. ونتيجة لذلك أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير أيام الجمعة والسبت من كل أسبوع، إضافة إلى إغلاقه لمدة 8 أيام، 6 أيام منها بمناسبة عيد الأضحى المبارك، ويومين بمناسبة رأس السنة الهجرية وبمناسبة عيد الشرطة المصرية.

جدول يوضح المعدل اليومي للمغادرين والقادمين عبر معبر رفح خلال فترة التقرير

البيان	المعدل اليومي قبل فرض الحصار	النسبة المئوية	المعدل اليومي خلال الفترة التي يغطيها التقرير	النسبة المئوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير	العدد في الأوضاع الطبيعية	العدد خلال الفترة التي يغطيها التقرير
المغادرين	535	%100	211	%39.43	68480	27000
القادمين	531	%100	212	%39.92	67968	27100

⁷ OCHA report, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_08_25_english.pdf



جدير بالذكر أن السلطات المصرية كانت قد أعلنت عن فتح معبر رفح بتاريخ 2010/6/1، وذلك بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعبر كلياً في وجه الفلسطينيين بتاريخ 2007/6/12، ومنذ ذلك الوقت تسمح السلطات المصرية بسفر وتنقل 8 فئات محددة من مواطني القطاع والأجانب عبر المعبر، وهي الفئات التالية:

1. مرضى القطاع المحولين للعلاج في مصر والخارج بتحويلات مرضية رسمية صادرة من السلطة الفلسطينية والحالات المرضية الطارئة؛
2. العاملون في الخارج من أبناء القطاع ممن يحملون إقامات في الدول المتوجهين إليها وأفراد عائلاتهم؛
3. طلبة القطاع الدارسين في مصر ويحملون إقامات فيها، وكذلك طلبة القطاع الدارسين في جامعات الخارج حيث يرحلون إلى مطار القاهرة من المعبر.
4. أبناء القطاع من حملة الجوازات الأجنبية والزوجات الأجنبية المتزوجات من فلسطينيين وأبنائهن.
5. مواطنو القطاع الحاصلين على تنسيقات خاصة من السلطات المصرية.
6. مواطني القطاع الذين لديهم إقامات سارية المفعول في مصر؛
7. الوفود والبعثات الدولية، بما فيها الوفود الإنسانية، الحقوقية والوفود والبعثات الدبلوماسية.
8. الصحفيون الأجانب وبعض من حملة الجوازات الدبلوماسية الفلسطينية.

ثانياً: معبر بيت حانون (إيريز):

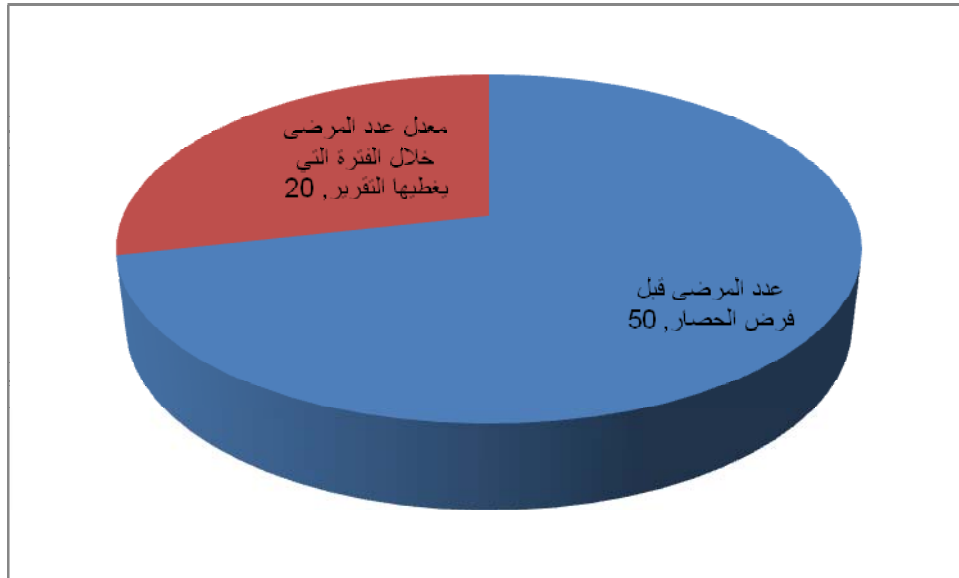
ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال؛ (6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار وطويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 21 يوماً.

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى، طالبت المرضى المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد ارتفع جراء ذلك عدد المرضى الذين رفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات

المحولين لها. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 23 يوماً بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسمح بمرور نحو 2750 مريضاً، أي بمعدل 20 حالة يومياً، ويمثل ذلك نسبة 40% من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

شكل بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

النسبة المئوية	العدد	
100%	50	عدد المرضى قبل فرض الحصار
40%	20	معدل عدد المرضى خلال الفترة التي يغطيها التقرير



ومن ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحفيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الأيام التي فتح فيها المعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 300 صحفياً، 490 دبلوماسياً و2880 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تاجر القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 28 يوماً، وفي الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور نحو 3850 تاجر فقط، أي بمعدل يومي 30 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التاجر الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً.

ومنذ نحو 45 شهراً تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 700 معتقل جميعهم من أبناء القطاع، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: "يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.